

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

١٦ يوليو ٢٠١٨

توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للزكاة والدخل ومؤسسة النقد العربي السعودي لتطبيق الفواتير الضريبية الآلية/الإلكترونية

أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل في بيان صحفي توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تشجيع الشركات والهيئات الحكومية على تطبيق الفواتير الآلية/الإلكترونية من خلال منصة "إيصال". وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز الشفافية بما يخص الفواتير الخاصة بالأعمال وكذلك الحد من حالات التهرب الضريبي. يتطلب جمع الفواتير وتخزينها الكثير من الوقت والجهد والتكلفة، إلا أن تطبيق نظام "إيصال" للفوترة الآلية/الإلكترونية يمكن الجهات من الالتزام بالمتطلبات النظامية للهيئة العامة للزكاة والدخل مما يسهل تلك الإجراءات. وتعتمد الآثار العملية للمكلفين على استخدام هذه المنصة في كل من القطاعات.

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي قد أطلقت منصة "إيصال" في شهر مايو الماضي من أجل تسهيل آلية المدفوعات بين الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة والموردين الذي يتعاملون مع هذه الجهات. وتشير الاتفاقية بين المؤسستين على استمرار سعي الحكومة السعودية في تجديد أنظمة ضريبة القيمة المضافة مع آليات حكومية مختلفة ما يسهم في زيادة فعالية العمليات.

وبالرغم بأن منصة إيصال لا تستلزم متطلبًا قانونيًا من الشركات، إنما يجب على الشركات ملاحظة المادة المتعلقة بالفواتير الضريبية في اللائحة التنفيذية حيث تتطلب تقديم الفواتير الضريبية إلكترونيًا في الحالات التي يتم تحديدها من قبل وزير المالية أو الهيئة العامة للزكاة والدخل.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود قانون في الوقت الحالي يفرض على المكلفين إصدار الفواتير إلكترونيًا لأغراض ضريبة القيمة المضافة. بينما تشير مذكرة التفاهم بين مؤسسة النقد العربي السعودي على تشجيع إصدار الفواتير إلكترونيًا تحت إطار آلية عمل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. وعليه، فإننا نرى بأنه من الممكن فرض متطلبات إجبارية بشأن الفواتير الضريبية إلكترونيًا قريبًا.

وفي حال عدم قدرة الشركات على إصدار الفواتير إلكترونيًا عبر منصة إيصال، فإننا ننصح باتخاذ الحذر بخصوص الآثار المترتبة على إصدار الفواتير إلكترونيًا مستقبلًا باستخدام منصة أخرى وذلك لأغراض التخطيط والميزانية.

ويدل ذلك على وجود حافزًا متزايدًا للشركات لضمان تركيز جهودها المتعلقة بالامتثال للضرائب على الحلول التكنولوجية. وعليه، فإننا ننصح في زيادة الاستثمار في هذا المجال، وقد يصبح ذلك ضروريًا في المستقبل القريب. ونفيدكم بجاهزية فريقنا من الخبراء على المساعدة في هذا الشأن.

الزكاة والدخل توضح معاملة ضريبة القيمة المضافة للمنزل الأول للمواطنين بالتعاون مع وزارة الإسكان

قامت وزارة الإسكان والهيئة العامة للزكاة والدخل بإصدار بيان يوضح للمواطنين الراغبين في تملك مسكنهم الأول طريقة الحصول على الشهادة الإلكترونية التي تتيح لهم الاستفادة من الأمر الملكي القاضي بتحمل الدولة لضريبة القيمة المضافة للمسكن الأول عما لا يزيد عن 850 ألف ريال من سعر شراء المسكن .

تتلخص خطوات الحصول على الشهادة والاستفادة من الأمر الملكي والتي يقوم بها المواطن الذي يسعى لشراء منزله الأول فيما يلي:

يقوم المواطن المؤهل بالتسجيل في نظام وزارة الإسكان عبر (<https://vat.housing.sa>). بعد تسجيل المواطن وتقديمه بطلب الشهادة الإلكترونية، تصدر وزارة الإسكان شهادة الاستحقاق للمواطن ليتم تقديمها للمورد لشراء المسكن الأول بدون دفع الضريبة. من ثم يتقدم المورد إلى وزارة الإسكان بطلب دفع ضريبة القيمة المضافة عبر (<https://vat.housing.sa>).

بعد تحقق الوزارة من المستندات من المورد المرفقة بطلبه وسلامة التوريد، تسدد الوزارة ضريبة القيمة المضافة المستحقة إلى المورد وبحد أقصى 42,500 ريال. في إقراره الضريبي، يقوم المورد بالإقرار عن كامل الضريبة المستحقة على التوريد إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

للمزيد من المعلومات حول المعاملة الضريبية لتوريدات المسكن الأول للمواطنين السعوديين، يرجى التواصل مع أحد جهات الاتصال المذكورة أدناه أو جهة الاتصال المعتادة في ديلويت.